دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات

منظمات المجتمع المدني أحد الروافد الأساسية لأي نشاطات سياسية بل وحتى انتخابات رئاسية أو تشريعية ، فانها تظل العمود الاساسي لكل جهد يراد منه نتائج طيبة.
ولم تستعن الحكومات المتعاقبة على اليمن بهذه المنظمات ولم تعط لها الفرصة في المشاركة النظرية أو العملية لاية جهود تتعلق بانتخابات محددة.
وهي كونها منظمات اجتماعية فإن من يكون في صلب مهامها ان تكون مشاركة فعالة من اجل انجاز هذه المهمات.

عياش علي محمد

ومادام الانتخابات استحقاقية وديمقراطية فإن مكونات هذه المنظمات ديمقراطية ومدنية وتكون عنواناً ونتيجة وليست فقط سبباً لإعطاء الشعار المدني بأن هذه الانتخابات ديمقراطية لان منظمات المجتمع المدني هي نفسها ديمقراطية ومدنية.

ويجوز للحكومات ان تهتم بمؤسسات المجتمع المدني عند أي تحول سياسي أو استحقاق تشريعي لأن هذه المنظمات كفيلة باعطاء اللمسة ليس فقط الجمالية لهذه النشاطات بل أكثر من ذلك تعطي المصداقية لهذه النشاطات كونها ضمنت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في أي استحقاقات خاصة أو عامة، فإن ذلك يكون سبيلاً لكثير من الاخطاء والنواقص وان اهمال هذه المنظمات قد يترتب عليه حدوث تصدعات تؤدي إلى تعثر أي مشروع سياسي مستحق.

وكانت منظمات المجتمع المدني قد قدمت صورة واضحة للمجتمعات الدولية عن قدرة المنظمات اليمنية على تحقيق المعايير التي تتطلبها العلاقات الدولية من أي دولة حديثة التزمت عالمياً بتنفيذ قوانين الألفية في البلدان النامية .

متمسكة في اعتقادنا بنيتها المشاركة في هذه الانتخابات، حتى في مراحلها النهائية حيث تجسد شعار مشاركة المجتمع المدني في هذه الاستحقاقات القادمة.

ومادامت هذه المنظمات موجودة على الأرض فإن على المجتمع مساعدتها والنهوض بها ومدها بكل ما تتطلبه سواء من الجانب المالي أو الدعم المعنوي والتشجيع واعطائها حق المبادرة في اقتراح أو تنفيذ أو تعديل أي نشاط يخص المجتمع.

انها فرصة لتذكير كل الناس لاسيما الحكومة والبرلمان بضرورة اعطاء هذه المنظمات جل الرعاية كي تثبت وجودها عملياً في رعاية أي استحقاقات سياسية أو قانونية كالانتخابات المحلية والرئاسية أو النيابية على سبيل المثال .

فالخبرات العملية تقوي من عضد هذه المنظمات.

وهي اذ تشارك في كل معترك سياسي أو اجتماعي فإنها في نفس الوقت تعطي انطباعاً عن قيمتها الاجتماعية وفائدتها السياسية والاقتصادية خاصة عندما تحسب كأحدى الرافعات القوية التي ينتصب عليها أي بناء مؤسساتي أواستحقاقاتي.

ولكون مؤسسات المجتمع المدني لازالت "يافعة" وعودها لايزال طرياً من جهة، وقوية وناضجة من جهة اخرى .. فإنه من الضروري جمع خبرات الجهتين "المنظمات الصغرى" و"المنظمات الكبرى" كي تستفيد بعضها من الاخرى .. ونعني بذلك ان تستفيد المنظمة التي لازال عودها طرياً من المنظمة لتي قد تصلب عودها حتى تكون الاستفادة جيدة.

وبدون مشاركة منظمات المجتمع

فضاء

الاستحقاق الانتخابي

شهدت الساحة اليمنية حراكاً سياسياً وحواراً ديمقراطياً وهذا ما يزال يباهي به أبناء اليمن جميعاً الأمم والشعوب التي من حولنا خاصة وأننا قادمون على انتخابات رئاسية ومحلية والتي من المقرر ان يتم اجراؤها في ٢٠ سبتمبر المقبل.
هذا الحدث بحد ذاته يجعلنا في مقدمة الشعوب التواقة إلى التغيير والسير في طريق الديمقراطية في كل مناحي حياتنا الخاصة والعامة وفي تكوينات احزابنا السياسية.
وكما سلف قوله يتقدم ابناء الشعب اليمني أبناء سبأ واحفاد الانصار لينتخبوا رئيسهم ومجالسهم المحلية بكل حرية ونزاهة وهم يجسدون ذلك من خلال اختيارهم الحر من سوف يقودهم ويقود هذا الوطن في تكريس مبدأ التبادل السلمي للسلطة وحتى لاتكون حكراً لفئة دون اخرى أو لحزب دون حزب آخر أو شخص دون آخر وعلى الجميع ان يعي أهمية التبادل السلمي للسلطة وتبادل الحوار الواعي والهادف المبني على البرامج الانتخابية السياسية المتضمنة مطالب الوطن والشعب في التنمية وحرية الرأي والراي الآخر وقدسية الثوابت الوطنية.
والمواطن العزيز ينبغي عليه خوض ذلك الاستحقاق السياسي الدستوري بوعي وأمانة دون اعتبارات مناطقية أو عشائرية وليعلم المواطن العزيز انه وهو يمارس حقه الدستوري ان عليه ان يحسن ممارسة اختياره ويختار الشخص الذي يشعر أنه هو القادر على تحمل الأمانة وسيرعى الله فيمن اختاروه ويكون حريصاً على حقوق الوطن والمواطن ومستقبل الوطن والاجيال القادمة والمال العام وغير ذلك من قضايا الوطن وان يراعي مقدسات وحرمة الوطن دون الاكثرات بالمغريات وان يراعي عادات وتقاليد الشعب وحقوقه في المواطنة المتساوية ولايخضع لأي معيار أو يلين امام ما يعود بالكوارث على هذا الشعب المقدام ووطنه العظيم .

حسين السقاف

حرب إسرائيلية ضد حضارة وتنوع لبنان

محمد أحمد الصبري

العدوان الإسرائيلي الهمجي على لبنان والحرب الوحشية التي شنها الكيان الصهيوني على هذا البلد العربي الجميل لم يكن في جوهره رداً على أسر حزب الله جنديين إسرائيليين فقط ولايهدف إلى نزع سلاح حزب الله كما أعلنت إسرائيل وحسب، وإنما يكمن الجوهر الحقيقي لهذه الحرب في القضاء على النموذج السياسي والاجتماعي والديني بالدرجة الأولى الذي تمثله لبنان في المنطقة فإسرائيل باعتبارها دولة يهودية عنصرية بالدرجة الاولى ترى في التنوع الديني وتعايش الطوائف المختلفة في هذا البلد وقوة المجتمع المدني فيه والتعددية السياسية تهديداً حضارياً ليس لمشروعها في المنطقة والشرق الأوسط عموماً وانما هديداً بعيد المدى لجوهر دولتها الصهيونية ذات الطابع العنصري الديني فهذه الدولة "الغريبة في المنطقة" تقوم على أحادية الدين وعلى التمايز القاسي بين الاعراق المختلفة المكونة لها ويمكن القول ان دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعترف صراحة بانها دولة دينية بالدرجة الاولى وهي تقدم نفسها للعالم على أنها دولة يهودية عنصرية بكل وقاحة، وبالطبع لايمكن إغفال السبب المباشر للعدوان الوحشي الإسرائيلي على لبنان وهو التأكيد مجدداً على العنجهية السياسية والعسكرية الإسرائيلية ، هذه العنجهية التي لاتستطيع هذه الدولة العنصرية تجاوزها في تعاملها مع جيرانها العرب ، فإسرائيل تعتقد أنها متفوقة حضارياً على العرب أجمعين لكنها مع ذلك ترى في أضعف دولة عربية وهي لبنان نموذجاً حضارياً يمكن ان يعصف بمثالها الحضاري على المدى البعيد ان لبنان رغم صغره كبلد وضعفه الواضح كدولة تتمتع بمزايا ايجابية لاتتوافر في أي بلد عربي آخر ولعل أهم هذه المزايا التي تؤرق إسرائيل مزايا التنوع الديني والسياسي وما يتبع ذلك من تفوق حضاري تاريخي ولذلك فإن ذريعة أسر حزب الله للجنديين الإسرائيليين لم تكن إلا شماعة مكشوفة لتشن إسرائيل حربها المدمرة على لبنان كامتداد للصراع الحضاري القديم ـ الجديد.

والجميع يعرف ان منطقة الشرق الأوسط هي محور الصراع منذ أمد طويل ويمتد جذور هذا الصراع إلى القرن الثاني عشر وذلك عندما بدأت الدول الأوروبية وفي مقدمتها اسبانيا والبرتغال اللتان شنتا أول الحروب على بلاد الشام لبنان وفلسطين وسوريا وكان الهدف من هذه الحملات العسكرية القضاء على الإسلام والمقدسات الإسلامية التي كانت تنتشر وتعزيز نشر المسيحية بالقوة وبررتا هذا العدوان على المسلمين لتوفير الحماية للمسيحيين من الاضطهاد الإسلامي.

ورغم القسوة التي مورست ضد المسلمين من اعمال القتل والتعذيب والتشريد وتدمير مقدساتهم الإسلامية في لبنان وفلسطين إلا ان الهوية العربية القومية ظلت متماسكة إلى الوقت الحاضر رغم ما تقوم به إسرائيل من عدوان وحشي بربري متجرد من كل القيم الانسانية والاخلاقية وتدمير البنية التحتية للمؤسسات والمساكن والاراضي الزراعية مستخدمة في ذلك اكبر واخطر ترسانة عسكرية في الشرق الأوسط بما في ذلك الاسلحة المحرمة دولياً متجاوزة في ذلك كل المواثيق والمعاهدات الدولية .

وهذه الهجمة العسكرية التي تشنها إسرائيل على الشعب اللبناني والفلسطيني هي خطة استراتيجية عدوانية ضد الأمة العربية تم التخطيط لها من قبل حكام البيت الأبيض وتل أبيب المنفذ باعتبارها العصا الغليظة في المنطقة وتهدف هذه الحملة العسكرية الإسرائيلية العدوانية إلى القضاء على حزب الله وعلى حركة حماس الفلسطينية فقط وسيكون الهدف الثاني ضرب سوريا وضرب الفصائل الفلسطينية الاخرى الموجودة في سوريا وبعد ذلك تكون الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل قد حققتا الاهداف الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية وتقوم بعد ذلك برسم المنطقة وفق الاهداف الامريكية وتحويل بعض البلدان إلى ولايات تابعة للبيت الامريكي وضرب أي مقاومة تحررية في المنطقة ويأتي هذا المخطط بعد الفشل الذريع الذي لحق بالولايات المتحدة في افغانستان والعراق.

التسول

الظاهرة والحل

اثمار هاشم

لست أول من تناول ظاهرة التسول ولن أكون الاخيرة فالكتابة عن التسول ستستمر ما استمرت هذه الظاهرة، كما أننا لن نخوض في الحديث عن الدراسات والاحصائيات التي اجريت لمعرفة عدد المتسولين في اليمن لأن هذه الاحصائيات غالباً غير دقيقة، فالتسول ظاهرة موجودة، ويمكن حصر اسبابها في عاملين أساسيين الفقر والبطالة.

على أنني في هذه التناولة ساطرق الموضوع من جانب آخر فقد اصبح الواحد منا لايكاد يسير خطوة حتى يجد متسولاً أو أكثر واذا ما تحركت مشاعر شخص ما تجاه متسول وليمد له يد المساعدة حتى يجد نفسه محاطاً باعداد كبيرة من المتسولين من كافة الاعمار ولايدري من أين أتوا، هل هبطوا عليه من السماء! أم أن الأرض أنبتتهم فجأة وهكذا يظل اولئك المتسولون يتجاذبون ذلك الشخص المسكين الذي اعطى زميلهم من كل جانب حتى يصبح في وضع لايحسد عليه من نظرات المارة ، فإن أخذ كل متسول حقه انفض الجمع من حوله اما اذا رفض ان يعطيهم فالويل كل الويل له فتلاحقه السباب والشتائم بكافة انواعها.

وفي كل الاحوال فإن دافعي الشخصي وراء كتابة هذا المقال بعض الملاحظات الشخصية والمعلومات التي حصلت عليها من أناس ذوي ثقة عن هؤلاء المتسولين والذين على أساسها يمكن تقسيم المتسولين إلى ثلاثة مجاميع كالآتي :-

المجموعة الأولى نجدها تتخصص بالعيادات الطبية الخاصة فإذا حدث واضطرتك الظروف للذهاب إلى واحدة من تلك العيادات كمريض أو مرافق فانك طوال الوقت الذي تنتظر فيه دورك للدخول للطبيب يمر عليك انواع شتى من المتسولين يردد كل واحد منهم عبارات معينة يحفظها عن ظهر قلب بل ان بعضهم يحمل بين ذراعيه طفلاً مدعياً مرضه ويظل يستجدي المرضى ويهز الطفل النائم الذي لايستيقظ فتدرك حينها ان ذلك الطفل اعطي مادة منومة وهكذا تتكرر هذه المشاهد في اكثر من عيادة طبية وتتكرر وجوه المتسولين.

أما المجموعة الثانية فهم من المتقاعدين وقد يبدو هذا الكلام صادماً للكثيرين ولكنها الحقيقة فهناك بعض الموظفين المتقاعدين الذين يستلمون رواتبهم التقاعدية بانتظام فهل من المعقول ان يستغل رجال كبار في السن شيخوختهم لاستدرار عطف الآخرين فهل ملوا من الجلوس في بيوتهم ولم يجدوا سوى التسول مهنة اخرى لشغل اوقات فراغهم الطويلة ولكسب مزيد من المال لحظتها ماذا قد يتبقى لاولئك الذين لايستلمون معاشات تقاعدية الذين يسحقهم الفقر والبطالة؟!

أما المجموعة الاخيرة من المتسولين التي انتشرت بشكل لافت للنظر في الآونة الاخيرة فهم بكل أسف من الفتيات اللاتي تراهن يقفن في زوايا معينة أو شوارع محددة وهن بكامل أناقتهن ويتوجهن للرجال فقط ولايقتصر طلبهن على الحصول على بعض النقود بل يمتد الأمر إلى طلب دعوة للعشاء وهنا الطامة الكبرى لأن لاولئك المتسولات لايجدن حرجاً في أن يتحرشن بالرجال أو العكس الأمر الذي قد يفضي إلى انتشار سلوكيات لا أخلاقية في المجتمع وهكذا نجد انفسنا بين حين وآخر امام مجاميع جديدة من المتسولين المشكلة الحقيقية تكمن في اننا لم نعد نستطيع التمييز بين الشخص المحتاج الذي لم يجد غير التسول وسيلة لسد خواء معدته وبين الاشخاص الذين يتخذون من التسول مهنة حقيقية للتكسب. فمتى تتحرك الجهات المعنية لوقف هذا السيل المتدفق من المتسولين الذين ينتشرون في كل مكان وتنتشر معهم ظواهر وسلوكيات قد لانستطيع ان نجد لها حلاً .؟!

الحركة العربية لحقوق الإنسان تنسق جهودها من أجل لبنان وفلسطين

متابعات :

في اجتماع ضم ١٤ مدافعا ومدافعة عن حقوق الإنسان في العالم العربي وأوربا في مقر مركز النديم بالقاهرة، وضع ممثلو أكثر من ١٨ منظمة غير حكومية مجموعة إجراءات عملية للتحرك الفاعل من أجل نجدة الشعبين اللبناني والفلسطيني. وقد تم تشكيل بعثة أولى مشتركة مفوضة بالمهمات من أكثر من ثلاثين منظمة عربية في العالم العربي وأوربة للذهاب إلى بيروت يوم الثلاثاء ٢٠٠٦/٨/٨ والتعبير عن التضامن مع المنظمات غير الحكومية والشعب اللبناني المقاوم. لتحديد الحاجيات والمتطلبات الطارئة وتقديمها إلى المنظمات المعنية دولية وعربية.

و بتهيئة الأرض لبعثة تقصي حقائق مشتركة متعددة المنظمات والبلدان لجمع المعلومات والشهادات حول جرائم الحرب المرتكبة بحق المدنيين والبنية التحتية في لبنان. كذلك إقامة جسر تنسيق لبناني عربي لرفع دعاوى قضائية على المسئولين الإسرائيليين. تتبع هذه المهمة، بعثة تقصي حقائق متعددة الميادين (طبية، مجتمعية ونفسية) وأخرى قضائية بالمعنى المهني المباشر للكلمة.

من جهة ثانية، ستستنفر هذه المنظمات قواها من أجل التظاهر إعلاميا وشعبيا وفي أوساط الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي .

كما ستسعى لتغطية إعلامية جيدة حسب أماكن التواجد تعرف بنشاط المنظمات الحقوقية والإنسانية في لبنان وفلسطين وتساعد على إيصال المساعدات اللازمة لها في الظروف القاسية التي تعيشها في ظل الحصار والعدوان. وقد صدر عن الاجتماع أول رسالة بهذا الشأن للسيد كوفي عنان كذلك يجري إعداد رسالة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأخرى إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان..

كما تم الاتصال في اليومين الماضيين بعدد كبير من المنظمات لتعريفها بالمشروع فأعلنت انضمامها للمبادرة ودعمها لجهود التجمع الحقوقي العربي من أجل لبنان وفلسطين.

هذا التجمع يمكن التنسيق معه عبر محطتي اتصال داخل وخارج العالم العربي:

مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (في مصر)

اللجنة العربية لحقوق الإنسان (في باريس).

مجلس حقوق الإنسان يتقصى حقائق الحرب في لبنان

بعد مناقشات ومداولات مكثفة امتازت بالمواقف المتباينة، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة العربية والإسلامية لدراسة الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان.

وبموافقة ٢٧ دولة ورفض ١١ وامتناع ثماني دول عن التصويت، قرر المجلس في جلسته الاستثنائية الثانية الجمعة، إيفاد لجنة تحقيق رفيعة المستوى من خبراء القانون الدولي، للتأكد من حجم الدمار الذي أحدثته الآلة العسكرية الإسرائيلية في لبنان والاستهداف المنهجي للمدنيين.

ويتضمن القرار كذلك فحص الأسلحة التي تستخدمها إسرائيل، للوقوف على المحرم دوليا منها، ولتقييم حجم الهجمات الإسرائيلية وآثارها على البشر والحياة في لبنان.

وقال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن اللجنة ستتوجه على الأرجح في بداية شهر سبتمبر/أيلول المقبل، مؤكدا في مؤتمر صحفي عقب الجلسة، بأن اللجنة ستضم خبراء مخضرمين في القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وأن اللجنة ستقوم بجمع الحقائق وتوثيق ما خلفته الحرب في لبنان من آثار، بما في ذلك أيضا الاستماع إلى شهادات الشهود.

وينص القرار على مطالبة طرفي النزاع بالامتثال فورا وبدقة لقانون حقوق الإنسان، ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة بضرورة توفير جميع أشكال المساعدات الإدارية والتقنية للجنة التي ستتوجه إلى لبنان لتسهيل مهمتها.

وفي أول رد فعل له على القرار، قال السفير اللبناني أنطوان صوفان للجزيرة نت إن نتيجة التصويت تعكس انتصارا للشرعية الدولية والقانون الإنساني، إذ لم يكن من المتوقع أن يتم رفضه، لأن المنطق لا يمكن أن يسمح بحدوث تلك الانتهاكات دون محاسبة المتسبب فيها"الدول الأوروبية وعلى الأخص فرنسا وبريطانيا وألمانيا رفضت التصويت لصالح القرار واعتبرته غير متوازن.

وقد أعربت المجموعة الإسلامية وأغلب الدول الإفريقية ودول أميركا اللاتينية عن سعادتها بصدور القرار، الذي كان "بمثابة اختبار لمدى قدرة مجلس حقوق الإنسان على تحمل مسؤولياته"، والربط بين "قدسية القانون الإنساني الدولي واحترام معايير الشرعية الدولية".

وكما كان متوقعا، فقد أبدت الولايات المتحدة استيائها الشديد من القرار، ورأته "عديم الجدوى وغير متكافئ"، ولا يؤدي إلى نشر الاستقرار والسلام، وأيدتها في ذلك كندا، التي أصر سفيرها على "استنكار عدم ذكر حزب الله في البيان الختامي وربطه بالإرهاب. كما وقفت أستراليا موقفا مشابها.

أما الدول الأوروبية وعلى الأخص فرنسا وبريطانيا وألمانيا فرفضت التصويت لصالح القرار، كما اعتبرته فنلندا "أحادي الجانب"، ولا يغطي مسؤولية الطرفين في الأحداث.

وحول الموقف الأوروبي، يقول الدكتور عادل البكيلي خبير القانون الدولي في الأمم والوزير المفوض اليمني في جنيف للجزيرة نت إن رفض الاتحاد الأوروبي مؤشر خطير ويدل على أن أوروبا ليست جادة في وساطتها في السلام في الشرق الأوسط.

ويضيف أن ذلك يعطي فكرة للساسة العرب في المنطقة حول ازدواجية المعايير التي تتعامل بها أوروبا في هذا الصراع، "إذ ليس من المنطقي أن يدعي الأوروبيون بأنهم يحاولون البحث عن حل نزيه، ثم يتراجعون عند التصويت على قرار يتعلق بقرار إرسال بعثة لتقصي الحقائق".

عن / الجزيرة نت